● أخبار قصيرة

الغرفة التجارية الألمانية-الإيرانية تعارض فرض عقوبات جديدة على طهران

اعترضت الغرفة التجارية الألمانية - الإيرانية على فرض عقوبات جديدة على إيران رداً على هجومها على الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لخطاب أرسل إلى أعضاء الغرفة وأصدقائها. ويقول الخطاب المؤرخ في ١٥ أبريل/ نيسان الحالي: "كما هو الحال دائماً، تأتي دعوات لفرض عقوبات جديدة بسرعة؛ لكنها تتستر فقط على افتقار أوروبا إلى النفوذ بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل". وقالت الغرفة: إن "العلاقة الخاصة" التي كانت قائمة بين ألمانيا وإيران لم تحافظ عليها برلين أو تطورها، مما جعلها تفقد نفوذها مع "زيادة من لهم تأثير في واشنطن وبكين". وتراجعت التجارة الثنائية بين ألمانيا وإيران بشكل كبير العام الماضي، وانخفضت الصادرات الألمانية بأكثر من ٢٤٪ إلى ١/٢ مليار يورو (١/٢٨ مليار دولار)، كما هبطت الواردات من إيران ١٨٪ إلى ٢٤٧ مليون يورو (٢٦٢/٨٦ مليون دولار).

إيران تصدّر الزعفران إلى ٦٧ بلداً

أكد نائب رئيس المجلس الوطني للزعفران أن إيران تصدر الزعفران إلى ٦٧ بلداً في أرجاء المعمورة. وقال غلام رضا ميري، في تصريح لوكالة إيسنا: إننا لا يمكننا تصدير الزعفران الإيراني إلى الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بسبب العقوبات وبعض القضايا الداخلية، فلا يمكن إدارة التصدير لهذه الأسباب، وبالتالي يتم تصدير الزعفران الإيراني إلى العالم أجمع عبر أفغانستان ودولة الإمارات وإسبانيا. وأوضح: أنه خلال عام ٢٠٢٠ تم تصدير ٣٢٥ طناً من الزعفران إلى ٤٧ بلداً في العالم، ونصدر حالياً الزعفران إلى ٦٧ بلداً؛ وبالطبع ليتم تصدير أكثر من ٤٠٠ طن من الزعفران، لكن وفقاً للإحصائيات الرسمية يتم تصدير ٢٠٠ طن من الزعفران.

وتعتبر إيران الدولة الأكثر إنتاجاً للزعفران بلا منازع، ويعود تقليد زراعة الزعفران إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام، وتعد زهرة الزعفران رمزاً يتوارثه الإيرانيون ببراعة زراعتها والعناية بها وتتصدر إيران قمة الدول الأكثر إنتاجاً للزعفران على مختلف العصور، وللزعفران أنواع عدة فان أهم وأقوى الأنواع على الإطلاق هي الإيرانية. وتساهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إنتاج الزعفران بما يزيد عن نسبة ٩٠ في المائة، أي حوالي ٢٥٠ طناً سنوياً على مستوى دول العالم الأكثر إنتاجاً للزعفران.

ارتفاع احتياطي الذهب ودعم الاقتصاد للتغير الاستراتيجي العسكري

إيران.. زمن التغيير قد بدأ

الوفاق/وكالات- المستجدات الأخيرة بين طهران و"تل أبيب"، تعكس تغيير إيران استراتيجيتها السابقة في مواجهة "إسرائيل"، أي تغيير ماكان يطلق عليه المسؤولون الإيرانيون اسم "الصبر الاستراتيجي".

النطاق الواسع للعمليات الصاروخية ضد أهداف في العمق الإسرائيلي، يشير إلى أن إيران تسعى إلى إيجاد ردع، ضد السياسات العسكرية لـ"إسرائيل" ولحلفائها الغربيين في الإقليم العربي والإسلامي. ومن خلال هذه النقطة تتضح وجهة نظر طهران، وهي أن "زمن التغيير" قد بدأ، ولن تكون منظومة الأمن المستقبلي الإقليمي مستقرة من دون حفظ مصالح إيران السياسية والاقتصادية.

التغييرات التي أعقبت السابع من أكتوبر، ومحاولات "إسرائيل" القضاء على "حماس"، سرعتا تنفيذ هذا المنهج الأمني الاستراتيجي الإيراني الجديد.

القوات المسلحة اليمنية بجيشها وبمقاومي أنصار الله، دخلت الصراع بشكل مباشر مع "إسرائيل"، وهددت مصالح الاحتلال في مضيق باب المندب، وأرسلت بذلك إلى العالم تحذيراً جدياً. كأن طهران، بحكم علاقتها الاستراتيجية المميزة مع صنعاء، تقول إنها لن تتساهل بعد الآن مع التحركات ضد مصالحها في المنطقة.

الدول الغربية فهمت هذا الأمر جيداً، وبسبب قلقها المتزايد حيال الخسائر الاقتصادية الناجمة عن توتر أمن التجارة البحرية، ازدادت خلال الأسابيع الأخيرة، ضغوطها السياسية على "إسرائيل" لخفض نطاق العمليات العسكرية في غزة.

أبرز الأضرار الناجمة عن هذا الأمر لحقت بحكومة نتنياهو المزعزعة، ما قد يؤدي إلى إقالته في منتصف الحرب. ولعبور هذه الأزمة، حاول نتنياهو إيجاد مساحة آمنة لنفسه والسيطرة على المعارضة الداخلية لديه، وذلك عبر الهجوم المباشر على القنصلية الإيرانية في دمشق وتوسيع رقعة التوترات.

الهجوم الصاروخي الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، في الأول من نيسان/ أبريل، أدى من جهة إلى استشهاد سبعة من القوات العسكرية الإيرانية، ومن جهة أخرى، رآه مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى، ولاسيما قائد الثورة الاسلامية، هجوماً على أراض إيرانية.

بعبارة أخرى، فان "إسرائيل" تجاوزت الخطوط الحمر الإيرانية، وجعلت الرد العسكري الحاسم ضرورة للحفاظ على الردع ووضع حد للسياسة الهجومية الإسرائيلية.

في الأيام الأولى بعد الهجوم الإسرائيلي على القنصلية، شهدنا تبايناً بين الخبراء بشأن تقييم رد إيران على هذا الهجوم. لقد رأى بعضهم أن رد إيران سيكون محدوداً لمنع زيادة التوتر وبدء صراع عسكري مباشر مع "إسرائيل" والولايات المتحدة.

كما اتصل بعض المسؤولين الغربيين بطهران، وحاولوا إقناعها بخطورة عواقب أي رد عسكري على "إسرائيل"؛ لكن الرد الإيراني لاحقاً، شكّل صدمة شديدة في الواقع، عكست تقديرات وقراءة مختلفة لإيران.

الهجوم الواسع بالصواريخ والطائرات المسيرة من الأراضي الإيرانية، على القواعد العسكرية الإسرائيلية، كان أمراً خارج حسابات المحللين والمسؤولين في العالم. عملياً فشل المنظومة الدفاعية الإسرائيلية، ووصول عدة صواريخ إلى قواعدهم العسكرية الرئيسية، رسمت مشهداً واضحاً لضعف القوة الدفاعية الإسرائيلية، وذلك بمعزل عن الإدعاءات الإسرائيلية الكاذبة، عن إخفاق الهجوم الإيراني، وعن انخراط دول كبرى في الدفاع العسكري عن الاحتلال، ولا سيما الدفاعات الأميركية والبريطانية والفرنسية. هذا الهجوم كان في الواقع خطوة كبيرة لتشكيل معادلة جديدة لتوازن القوى في المنطقة. كما أن تحذيرات إيران الجادة لواشنطن من عدم التدخل في الصراعات الإقليمية، أضافت قطعة أخرى إلى هذه الدومينو، التي اكتملت بتراجع الولايات المتحدة. إلى جانب ثقة السلطات الإيرانية في قدرتها وقوتها العسكرية، يبدو أن طهران استعدت منذ أشهر لهذه المرحلة، وكانت تتوقع تصاعد التوترات الأمنية كأحد السيناريوهات. وبعد عقد من العقوبات الاقتصادية القاسية، توقعت "إسرائيل" أن تكون حسابات إيران مختلفة، في ما يخص الرد على الهجوم على القنصلية، وذلك بسبب القلق من تزايد المشاكل الاقتصادية، فيما ستحمل هذه العملية أقل العواقب على "إسرائيل"؛ لكن الهجوم الصاروخي الإيراني الواسع، أظهر أن إيران تجاوزت هذا القلق.

وفقاً للمعلومات الواردة من مصادر مطلعة، فان البنك المركزي الإيراني قام خلال العام الماضي، وبالتحديد في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بزيادة احتياطيات الذهب والمعادن الثمينة في خزينته، من مصادر أجنبية بشكل غير مسبوق

زيادة احتياطي السلع الأساسية

نشرت العديد من التقارير في وسائل الإعلام المحلية الإيرانية، تفيد بأن الحكومة الإيرانية قامت بزيادة احتياطاتها من السلع الأساسية بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة، وأنهت جزءاً مهماً من اعتمادها على الواردات في المدى المتوسط؛ لكن الورقة الأقوى على هذه الطاولة كانت عبر تغيير باقة الأصول الأجنبية للبنك المركزي، حيث تسعى الدول الخاضعة للعقوبات المالية الغربية، إلى إحباط جزء كبير من هذه العقوبات المالية، عبر تحويل احتياطاتها إلى الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، لتحول دون تشكيل أزمة اقتصادية داخل هذا البلد.

زيادة احتياطي الذهب

ووفقاً للمعلومات الواردة من مصادر أجنبية مطلعة، فان البنك المركزي الإيراني قام خلال العام الماضي، وبالتحديد في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بزيادة احتياطيات الذهب والمعادن الثمينة في خزينته، من مصادر أجنبية بشكل غير مسبوق.

وعليه، فان إيران ومن دون شك، وعلى الرغم من ضغوط العقوبات الأميركية، تعمل على إيجاد طريقة آمنة لتمويل التجارة الخارجية.

وهذا الأمر بدأ العمل به في قطاع التجارة غير النفطية والقطاع الخاص، حيث سمح للتجار الإيرانيين باستخدام الذهب لدفع مستحقاتهم في ما يتعلق بالنقد الأجنبي.

في السياق نفسه، فان الاستقرار والانخفاض الملحوظين في سعر الدولار في سوق طهران، بعد الهجوم الصاروخي الإسرائيلي والرد الإيراني المحدود في ١٩ نيسان/ أبريل، يعد أيضاً مؤشراً على نجاح البنك المركزي الإيراني في ضبط الانفعالات السياسية للسوق وعودة الثقة بالناشطين الاقتصاديين.

عملية ١٩ نيسان/ أبريل العسكرية الإيرانية، أثبتت أن المسؤولين الإسرائيليين، واجهوا تغيرات في افتراضاتهم السابقة، حول عزم إيران على الرد عسكرياً، وهو ما تسبب في زلزلة "إسرائيل" على رقعة شطرنج الإصطفافات بين البلدين.

مؤكدين على توسيع التعاون الاقتصادي وأنشطة الشركات الخاصة

إيران وسوريا تؤكدان على تنفيذ المشاريع الصناعية المشتركة

ناقش وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية والحكومة السورية، في اجتماعهما، عملية تنفيذ المشاريع الصناعية المشتركة، وأكدا على توسيع التعاون الاقتصادي وأنشطة الشركات الخاصة في البلدين.

وأفاد الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء السوري، إن مناقشة الخطوات العملية والفنية والقانونية للبدء بإقامة عدد من المشاريع الصناعية المشتركة بين سورية وإيران، لتكون من المشاريع النموذجية بين الجانبين التي يتم العمل عليها وفق الأولوية ليتم القياس وفقها في المشاريع المستقبلية، كانت محور اجتماع عقد صباح السبت في وزارة الصناعة السورية، ضم عن الجانب السوري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، ووزير الصناعة عبدالقادر جوخدار، ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي الخليل، ومن الجانب الإيراني سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق حسين أكبري والوفد المرافق له.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري أكد أن المشاريع الاستثمارية المشتركة التي يتم مناقشتها تحمل فرصاً مهمة لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين من الناحية الاقتصادية، وتشكل ركيزة متينة للمراحل القادمة للتشجيع على الاستثمار المباشر أو المشترك في عدد من القطاعات، خصوصاً مع التطور العلمي والتقني وخبرة العديد من الشركات الإيرانية وقدراتها وإمكانياتها المتميزة.

من جهته، أشار وزير الصناعة السوري إلى حيوية واستراتيجية المشاريع التي يتم مناقشتها والتي تضم الإطارات والجرارات والبطاريات وإنتاج حليب الأطفال الرضع والحليب المجفف والتي أدرجت ضمن جدول أعمال الوفد الحكومي السوري خلال زيارته الأخيرة لإيران برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، وعائديتها الاقتصادية بالنسبة للجانبين.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي السوري أكد أنه لابد من العمل على تفعيل الشركات المشتركة بين الجانبين لتكون نقطة انطلاق وتشجيع للقطاع الخاص في إيران للدخول في مشاريع استثمارية، خصوصاً أن سورية أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار، والتي سنتمكن من خلالها من الاستفادة من الخبرة التي يمتلكها الجانب الإيراني في المجال التقني والصناعي.

من جهته، السفير الإيراني أعرب عن رغبة واستعداد العديد من الشركات الإيرانية للعمل والاستثمار في القطاع الاقتصادي السوري، مشيراً إلى أنه يتم العمل مع الجانب السوري لحل وتجاوز بعض الصعوبات للبدء بمشاريع مشتركة مهمة واستراتيجية تحقق مصلحة البلدين. وتم خلال الاجتماع الإتفاق على تشكيل لجنة الصناعة المشتركة بين سورية وإيران على المستوى الفني لتمكين وتمتين العمل والتعاون المشترك في القطاع الصناعي.

بقيمة ملياري دولار

العراق يستحوذ على ٣١/٥٪ من صادرات إيران الزراعية

حل العراق في المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة للصادرات الغذائية والزراعية الإيرانية، حيث بلغت قيمة ما استورده خلال عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ملياري دولار.

وقال المتحدث باسم لجنة الشؤون الدولية وتنمية التجارة في دار الصناعة والمناجم والتجارة الإيرانية: إن العراق هو الواجهة الأولى لصادرات إيران من المنتجات الغذائية والزراعية. وأشار روح الله لطيفي إلى أن العراق استورد ما تصل قيمته ملياري دولار من هذه المنتجات. وأضاف: بلغت قيمة الصادرات الإيرانية من المنتجات الحيوانية والسمكية والزراعية والغذائية خلال العام الماضي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) ٦/٣ مليار دولار.

وبذلك يعني أن الصادرات الإيرانية من هذا النوع شهدت نمواً بنسبة ٢٢,٥٪ في القيمة، على حد قول المتحدث باسم لجنة الشؤون الدولية وتنمية التجارة في دار الصناعة والمناجم والتجارة.

ولفت لطيفي إلى أن إيران صدرت أكثر من ٨ ملايين و٨٠٣ آلاف طن من المنتجات الحيوانية والسمكية والزراعية، ومنتجات الألبان بقيمة ٦ مليارات و٢٩٨ مليوناً و١٦٣ ألفاً و٦٥٤ دولاراً.

ويمثل هذا الرقم زيادة بحوالي مليون طن من السلع، وأكثر من مليار دولار من عائدات النقد الأجنبي لإيران، ويشير ذلك إلى زيادة بنسبة ١٢/٢٪ في الوزن و٢٠/٤٪ في القيمة مقارنة بعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣). وبين لطيفي أن العراق هو الوجهة الأولى لصادرات إيران من المنتجات الغذائية والزراعية، حيث استورد ٣١/٥٪ من هذه المنتجات بقيمة مليار و٩٨٦ مليون دولار.

وجاء بعد العراق كل من الإمارات بقيمة ٧٥١ مليون دولار، وروسيا بقيمة ٥٢١/٥ مليون دولار، وباكستان بقيمة ٥٠٨ ملايين دولار، وأفغانستان بقيمة ٤٢٩/٤ مليون دولار. ومن بين الدول المجاورة الأخرى التي تستورد المنتجات الغذائية والزراعية الإيرانية، سجلت قيمة الصادرات الإيرانية إلى تركيا ٢٥١ مليون دولار. وحل بعد تركيا كل من: تركمانستان وجمهورية أذربيجان وكازاخستان وقطر وعمان والكويت وأرمينيا والبحرين والسعودية.